المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 07-05-2008
الصفحـات : 50
العـــدد : 15229
المسلسل : 320

وزير المالية ومحافظ النقد في مؤتمر اليوروموني:

شركة استثمارية بـ ٢٠ مليارا بدلاً من الصندوق السيادي.. وبرمجة الإنفاق للحد من التضخم

ماجد الميموني ، احمد غلاب ـ الرياض

اعلن وزير المالية ابراهيم العساف ان المملكة ستؤسس شركة استثمارية يمكن لشركاء اخرين الانضمام اليها بدلا من اقامة صندوق للثروة السيادية.

وقال للمشاركين في مؤتمر يوروموني بالرياض امس ان المملكة ليس لديها صندوق سيادي لكن لديها العديد من الصناديق الاستثمارية وانها ستنشئ شركة استثمارية بدلا من صندوق سيادي.

واشار وزير المالية الى أن الشركة الجديدة ستكون أقل حجما من الصناديق الاخرى المملوكة لدول في منطقة الخليج وأن المملكة

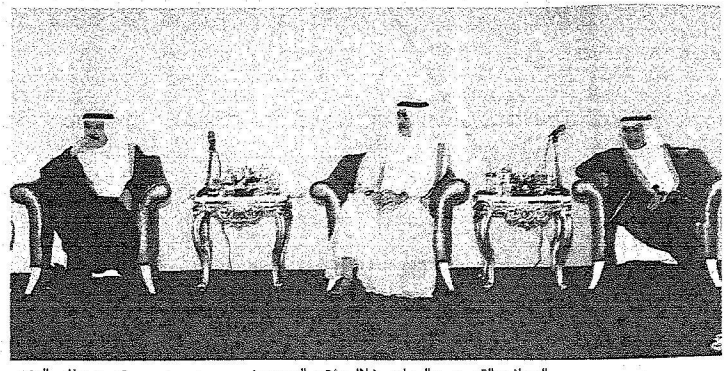

العساف والقصيبي والسياري خلال مؤتمر اليوروموني تصوير: ثامر العنزي

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 07-05-2008 العـــدد : 15229
الصفحـات : 50 المسلسل : 320

تريد الاستثمار في أصول مربحة منخفضة المخاطر، مبينا ان رأسمال الشركة سيبلغ ٢٠ مليار ريال (٥,٣٣ مليارات دولار) وان السعودية تتعجل بدء نشاط الشركة الجديدة.

وقال إن مجلس الوزراء يبحث ذلك وان المملكة في عجلة من أمرها لبدء تشغيل الشركة.

واضاف ان الشركة الجديدة قد تركز في البداية على الاستثمار في قطاع التكنولوجيا، وعلى المجالات التي قد تجذب التكنولوجيا الى المملكة بالتحالف مع شركات عالمية، وعلى الاستثمارات في المملكة حيث توجد فرص عديدة وانه لا يمكن استبعاد الاستثمار الاجنبي.

وابان العساف ان المملكة تعمل منذ فترة من الوقت للحد من الانفاق الحكومي وانها حققت بعض التقدم في هذا الصدد وهي تواجه ارتفاع التضخم الى مستويات شبه قياسية، وحققت تقدما في تقليص الانفاق العام في بعض المجالات.

كما اكد العساف ان اجراءات عديدة اقرها مجلس الوزراء بعضها له تاثير طويل المدى وبعضها قصير المدى على خفض الاسعار وخفض قيمة التضخم كإنشاء شركات الاستثمار الخارجي ومراقبة الاسعار.

واضاف الدكتور العساف اننا نامل ان تقوم هذه الاجراءات بخفض اسعار الاسمنت والحديد والحد من ارتفاعها.

لا عقبات

وقال الدكتور العساف ان المملكة لا تضع عقبات امام الاستثمار الاجنبي. مشيرا الى وجود اجتماعات عدة لجان لمعالجة متطلبات قطاع المقاولات بما يحقق مصالح المقاولين والحكومة في الوقت نفسه مشيرا الى ان من المهم التزام المقاول وقال وزير المالية ان هناك تسهيلات تقدمها الوزارة للمقاولين مثل رفع دفعة ١٠٪ التي تعطيها الوزارة للمقاولين وتسهيل الحصول على التاشيرات.

وحول موضوع الدعم الحكومي للسلع الاساسية اكد وزير المالية على الدور الرقابي على الاسواق من قبل وزارة التجارة مضيفا ان وزارة التجارة لديها من المسؤولية الوطنية لجعل الاستفادة من الدعم الحكومي تصل للمواطنين.

ولذا تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات الحكومية على برمجة الانفاق في محاولة للحد من الضغوط التضخمية مع الاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية التي وان كان لها تاثير تضخمي على المدى القصير الا انها ومن خلال فك الاختناقات وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ستساعد في تحسين مستويات المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة.

ثمانية مليارات للعلوم والتقنية

من جانبه اكد وزير الاقتصاد والتخطيط خالد القصيبي ان الموازنة العامة لهذا العام رصدت نحو ثمانية مليارات ريال لتنفيذ المرحلة الاولى من السياسة الوطنية للعلوم والتقنية التي أقرها مجلس الوزراء الموقر قبل سنوات قليلة مضت.

واضاف في كلمته انه لتقريب الصورة اشير الى ان المخصصات الموجهة للبحوث والتطوير في موازنة هذا العام تبلغ ضعف مثيلتها لهذا الغرض على مدى السنوات العشرين الماضية وقد وقعت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية عقودا مع شركات انتيل واي بي ام وسيسكو ومايكروسوفت بشان اطلاق مشروعات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وبرامج حاضنات التقنية.

مخاوف التضخم نشطة

وقال محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي حمد بن سعود السياري انه من الضروري اعادة ترتيب اولويات الانفاق وبرمجتها لتناسب الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني في ظل هيمنة السياسات المالية على الاقتصاد.

وقال تحتم الطموحات التنموية تعزيز مقومات الاقتصاد من خلال تبني سياسات مالية توسعية حتى وان كانت الظروف المحيطة تفرض وضعا مغايرا فبعد ان تمتع الاقتصاد في الماضي بمستوى منخفض من التضخم صاحبه نمو معتدل ومتواضع احيانا، بدأ الاقتصاد يتجاوب مع سياسات الاصلاح الهيكلية التي تبنتها حكومة خادم الحرمين الشريفين منذ حوالى سبع سنوات حيث استمر النمو الاقتصادي في الارتفاع ولم تظهر البوادر التضخمية نظرا لوجود فائض في الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي مما ادى الى بقاء مستوى التضخم منخفضا.

واضاف منذ عام ٢٠٠٦ بدأ جانب الطلب على السلع والخدمات يفوق المعروض منها مما اثر على الاسعار وبلغ معدل التضخم عام ٢٠٠٦م حوالى ٢,٢٪ واستمر جانب الطلب في التوسع حتى اشتدت الضغوط على الموارد الاقتصادية المتاحة وبلغ معدل التضخم نحو ٤,١٪ عام ٢٠٠٧م خاصة مع تزايد وتيرة النمو الاقتصادي بسبب تزايد الانفاق الحكومي والاستثمارات الخاصة المحلية والاجنبية وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار السلع على المستوى العالمي وبالذات السلع الغذائية كل ذلك ادى الى تزايد معدل التضخم للاشهر الثلاثة الاولى من العام الحالي بمعدل ١٪ شهريا ووصل الى ٩,٦٪ لشهر مارس ٢٠٠٨م مقارنة بشهر مارس ٢٠٠٧م ومما يزيد القلق ان المصادر التي تغذي التضخم في المملكة والمتأنية بشكل رئيس من مجموعتي السكن والمواد الغذائية ما تزال نشطة كما ان عبئها على فئات ذوي الدخل المنخفض اكثر شدة حيث يشكل الغذاء والسكن النسبة العظمى من نفقاتهم.